ISSN: 2521-8352 | e ISSN: 2521-8360
عدد خاص

تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد 2011 (الاختلافات والاستراتيجيات)

أ. إسماعيل فرج الذويبي

الجامعة الاسمرية الإسلامية

ismaildawibi@gmail.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد 2011، حيث تهدف إلى التعرف على أبرز الاختلافات بين السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011 والأهداف التنموية المستدامة ، تحديد التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة، اقتراح استراتيجيات وآليات فعالة لتحقيق تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة، ويقوم البحث على فرضية وجود اختلاف وتناقض واضح بين السياسات الاقتصادية المنفذة والأهداف التنموية المستدامة بعد 2011، فالسياسات الاقتصادية تركز على الأهداف القصيرة الأجل كزيادة الإيرادات النفطية، بينما تتطلب الأهداف التنموية المستدامة جهوداً متكاملة وطويلة الأجل في مختلف المجالات، وتواجه الحكومة الليبية تحديات كبيرة في تحقيق التكامل بينهما نظراً لاختلاف الرؤى والأولويات وغياب الاستراتيجيات اللازمة، وتقترح الدراسة استراتيجيات مثل الإصلاحات الهيكلية للسياسات الاقتصادية، وتعزيز العلاقة بين السياسات والأهداف التنموية، وبناء القدرات المؤسسية والحوكمة الرشيدة، لتحقيق تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: *(تكامل السياسات الاقتصادية) (الأهداف التنموية) (الاختلافات) (الاستراتيجيات)*

Integrating economic policies with sustainable development goals in Libya After 2011 (differences and strategies)

A. Ismail Faraj Al-Dhuwaibi
Asmariya Islamic University
ismaildawibi@gmail.com

Abestract:

This study deals with the integration of economic policies with sustainable development goals in Libya after 2011, as it aims to identify the most prominent differences between the economic policies implemented in Libya after 2011 and the sustainable development goals, Identifying the challenges and obstacles that prevent the integration of economic policies with sustainable development goals, proposing effective strategies and mechanisms to achieve the integration of economic policies with sustainable development goals, and the research is based on the hypothesis that there is a clear difference and contradiction between the implemented economic policies and the sustainable development goals after 2011, Economic policies focus on short-term goals, such as increasing oil revenues, while sustainable development goals require integrated and long-term efforts in various fields, and the Libyan government faces great challenges in achieving integration between them due to the difference in visions and priorities and the absence of the necessary strategies, The study proposes strategies such as structural reforms of economic policies, strengthening the relationship between policies and development goals, and building institutional capacities and good governance, to achieve the integration of economic policies with sustainable development goals in Libya.

Keywords: (Economic Policy Integration) (Development Goals) (Differences) (Strategies).

1.المقدمة:

تواجه ليبيا تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة في ظل الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة التي تمر بها البلاد بعد عام 2011 وعلى الرغم من الثروات الطبيعية والإمكانات الكبيرة التي تمتلكها البلاد، إلا أن معظم مؤشرات التنمية المستدامة تشير إلى تدني المستويات المعيشية وتفاقم مشكلات البطالة والفقر والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق تبرز الحاجة إلى معرفة الاختلافات بين السياسات الاقتصادية والاهداف التنموية في ليبيا بعد عام 2011 لتحقيق التكامل بينهما، والتعرف على التحديات التي تواجه الحكومة إلى تحقيقها، ودراسة الاستراتيجيات والآليات اللازمة للوصول إلى التكامل بين السياسات الاقتصادية والاهداف التنموية المنشودة في ليبيا.

2.الدرسات السابقة:

1- دراسة مجلس التخطيط الوطني (2012) السياسات الاقتصادية الوطنية، الإطار العام لمراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية الوطنية والسياسات الاقتصادية الوطنية المقترحة في مرحلة بناء ليبيا الجديدة..

ملخص: الإطار العام لمراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية الوطنية، تحليل البيئة الاقتصادية الليبية وتحديد التحديات والفرص وتقييم السياسات الاقتصادية الحالية وأثرها على الاقتصاد ووضع إطار عام للسياسات الاقتصادية المستقبلية، أما السياسات الاقتصادية المقترحة في مرحلة بناء ليبيا الجديدة، فهي إصلاحات هيكلية في الاقتصاد لتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنمية المستدامة وسياسات مالية وتجارية داعمة لبيئة الأعمال والاستثمار وسياسات نقدية وائتمانية لضبط الاستقرار الاقتصادي والمالي وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وبرامج لبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتوصيات والمقترحات لتنفيذ هذه السياسات الاقتصادية الجديدة، بشكل عام تهدف الدراسة إلى وضع إطار متكامل للسياسات الاقتصادية الوطنية اللازمة لإعادة بناء الاقتصاد الليبي في المرحلة المقبلة.

2- دراسة الأمم المتحدة (2012) سياسات الاقتصاد الكلى والنمو في المنطقة العربية، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.. ملخص: تعرض الدراسة مقومات السياسة الاقتصادية الكلية والسياسات الكلية والنمو والأدوات الرئيسية لإدارة السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة المالية والسمات المشتركة للأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية والنفط والتنمية في المنطقة العربية والسياسة النقدية ومكافحة التضخم واستهداف التضخم والضغوط التضخمية في الاقتصاد العربي ونحو إطار للسياسة الكلية من اجل الإنصاف.

3.مشكلة البحث:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في الاختلافات والتناقضات الواضحة بين السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011 والأهداف التنموية المستدامة التي حددتها الحكومة، فالسياسات الاقتصادية غالبًا ما تركز على الجوانب القصيرة الأجل مثل زيادة الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، بينما تتطلب تحقيق الأهداف التنموية المستدامة جهودًا متكاملة وطويلة الأمد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي أبرز الاختلافات بين السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011 والأهداف التنموية المستدامة؟

2- ما هي أهم التحديات التي تواجه تحقيق تكامل السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011 مع الأهداف التنموية المستدامة؟

3- ما هي الاستراتيجيات والآليات اللازمة لتحقيق تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا؟

4.فرضية البحث:

هناك اختلاف وتناقض واضح بين السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011 والأهداف التنموية المستدامة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، فالسياسات الاقتصادية غالباً ما تركز على الأهداف القصيرة الأجل كزيادة الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، بينما تتطلب تحقيق الأهداف التنموية المستدامة جهوداً متكاملة طويلة الأجل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتواجه الحكومة الليبية تحديات كبيرة في تحقيق تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية نظراً لاختلاف الرؤى والأولويات وغياب الاستراتيجيات والآليات اللازمة لذلك.

5.أهداف البحث:

1- التعرف على أبرز الاختلافات بين السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011 والأهداف التنموية المستدامة.

2- تحديد التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق تكامل السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011 مع الأهداف التنموية المستدامة.

3- اقتراح استراتيجيات وآليات فعالة لتحقيق تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا.

6.أهمية البحث:

تكمن الأهمية في إثراء المعرفة حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في السياق الليبي، وتقديم تحليل موضوعي لأوجه الاختلاف والتناقض بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة، واقتراح توصيات وسياسات عملية لتحقيق التكامل بين الجانبين بما يساهم في تحسين مسار التنمية المستدامة في ليبيا.

7.حدود البحث:

تركز هذه الدراسة على السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2023 وتشمل الحدود الموضوعية للدراسة أبرز المجالات والقطاعات الاقتصادية والتنموية والسياسية المرتبطة بهذا الموضوع.

8.منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل الأدبيات والوثائق المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا، كما تعتمد المنهج المقارن لتوضيح

الاختلافات الحاصلة بين الموضوعين الرئيسين للدراسة للحصول على وجهات نظر جيدة وتقديم أفضل المقترحات والحلول.

9.الإطار النظري والمفاهيمي للسياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة:

يتناول هذا المحور مفاهيم حول السياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة التي تمثل أهمية بالغة في وضع الأساس النظري والمفاهيمي للدراسة من خلال تقديم التعريفات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة، التي تشكل خلفية نظرية لفهم وتحليل العلاقة بينهما في الشأن الليبي ويستعرض النظريات والمداخل المفسرة لتكامل السياسات الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة، مما يساعد في بناء الإطار التحليلي للدراسة، كما يحدد أبعاد ومحددات التنمية المستدامة وكيفية ارتباطها بالسياسات الاقتصادية وهو ما يمهد لتحليل الواقع الليبي في المباحث اللاحقة، ويوفر الأساس المفاهيمي والنظري اللازم لصياغة فرضيات الدراسة والتساؤلات البحثية والذي ينعكس على منهجية البحث والتحليل، ويمكن القارئ من فهم المفاهيم والنظريات ذات الصلة بموضوع الدراسة ويمهد الطريق للتركيز على التطبيق في السياق الليبي، لذلك يُعد هذا المبحث البداية الأساسية والضرورية لتأصيل موضوع الدراسة نظرياً، وتوفير الأرضية المعرفية اللازمة لتحليل واقع تكامل السياسات الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة في ليبيا بعد 2011.

1.9.مفهوم السياسات الاقتصادية وأهدافها:

السياسات الاقتصادية هي مجموعة من القرارات والنشاطات التي تعدها وتنفذها الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وتشمل هذه السياسات مجموعة واسعة من التدخلات الحكومية في القطام الاقتصادي، لغرض التأثير على المستجدات الاقتصادية الكلية مثل معدلات النمو والبطالة والتضخم والميزان التجاري والميزان العام للدولة، والسياسات الاقتصادية تشمل السياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات التجارة الخارجية وسياسات سوق العمل والسياسات الصناعية والزراعية وغيرها، وتسعى هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية مختلفة مثل الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ومن هنا تأتي أهمية دراسة تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد عام 2011 وتحليل الاختلافات والاستراتيجيات المتبعة في هذا الصدد.

2.9.تعريف السياسات الاقتصادية:

السياسات الاقتصادية هي مجموعة من القرارات والأدوات والخطوات التي تتخذها الحكومات والبنوك المركزية بهدف التأثير على مسار الاقتصاد الوطني، وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق أهداف اقتصادية مثل تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة والحفاظ على استقرار الأسعار.

السياسة الاقتصادية الكلية حسب وجهة نظر Xavier Greffe إلى كونها مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، والتي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى. (ميهوب، 2017، ص 2).

السياسة الاقتصادية الكلية هي مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة أي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قرارتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. (زايخ، 2022، ص 3).

3.9.أهداف السياسات الاقتصادية:

تلعب هذه السياسات دوراً حيوياً في تنشيط الاقتصاد والارتقاء بمستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية ومن أبرز أهداف السياسات الاقتصادية ما يلي:

تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يسعى هذا الهدف إلى الحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة ويحتاج هذا إلى اعتماد نشاطات رسمية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد وتخفيف التقلبات الاقتصادية.

تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: يسعى هذا الهدف إلى تحقيق مؤشرات نمو اقتصادية عالية من خلال الاستمرار لفترة طويلة وذلك يحتاج الاستثمار في الهيكل الاقتصادي والتعليم والبحث العلمي وكذلك إلى دعم الإنتاجية والابتكار في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية.

تحقيق التوازن الخارجي: يسعى هذا الهدف إلى تحقيق توازن في النشاطات الاقتصادية الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات ويحتاج إلى تعزيز القدرة والجودة للإنتاج المحلي والتخفيف من الواردات إلى جانب تشجيع بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية.

تحقيق التوزيع العادل للدخل: يسعى هذا الهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية في توزيع الدخل والثروة بين مختلف الشرائح والمكونات الاجتماعية ويحتاج إلى تبني سياسات ضريبية تصاعدية وتوفير الخدمات العامة والمساعدات الاجتماعية وتشجيع الاستثمار في المناطق المهمشة والفقيرة.

4.9.أدوات السياسات الاقتصادية:

السياسات الاقتصادية تمثل مجموعة الأدوات والتدابير التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وتندرج تحت هذه السياسات عدة أدوات رئيسية منها السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية والسياسة الصناعية وغيرها.

السياسة المالية: تتعلق بإدارة الإيرادات والنفقات الحكومية بهدف التأثير على الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتشمل السياسة المالية أدوات مثل السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق الحكومي.

السياسة النقدية: تتمثل في التدابير التي تتخذها البنوك المركزية للتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة بهدف التأثير على التضخم والنمو الاقتصادي وتشمل أدوات السياسة النقدية سعر إعادة الخصم وسياسة الاحتياطي النقدي وعمليات السوق المفتوحة.

السياسة التجارية: تتضمن مجموعة من الأدوات المستخدمة في إدارة العلاقات التجارية الدولية مثل السياسة الجمركية وسياسة الحصص والإعانات والقيود غير الجمركية.

السياسة الصناعية: تشمل التدابير الحكومية الرامية إلى تطوير وتنمية القطاعات الصناعية مثل تقديم الحوافز والدعم للصناعات الناشئة أو استهداف بعض الصناعات الاستراتيجية.

وهناك أيضًا أدوات سياسية اقتصادية أخرى كالسياسة الاجتماعية والسياسة الإسكانية والسياسة التكنولوجية وغيرها وتستخدم هذه الأدوات بشكل متكامل لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

5.9.العوامل المؤثرة على السياسات الاقتصادية:

يشمل العوامل الداخلية المؤثرة على السياسات الاقتصادية الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة وأسعار الفائدة والتضخم، أما العوامل الخارجية فتشمل الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية مثل أسعار السلع الأساسية والتطورات الجيوسياسية والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD).

1.5.9.العوامل الداخلية:

يمكن توضيح العوامل الداخلية المؤثرة على السياسات الاقتصادية بشكل أفضل كما يلي:

الظروف الاقتصادية داخل البلد: (الناتج المحلي الإجمالي GDP) مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على السياسات المالية والنقدية المتبعة (معدلات البطالة) ارتفاع أو انخفاض معدلات البطالة يدفع الحكومة لاتخاذ سياسات اقتصادية معينة للتعامل مع هذه المشكلة (أسعار الفائدة) مستويات أسعار الفائدة داخل البلد تؤثر على السياسات النقدية والمالية (معدلات التضخم) ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم يؤثر على السياسات الاقتصادية المتبعة.

الظروف الاجتماعية داخل البلد: (مستويات الدخل والفقر) تفاوت توزيع الدخل وانتشار الفقر يدفع الحكومة لسياسات إعادة توزيع الدخل (التركيبة السكانية) التغيرات في التركيبة السكانية مثل الزيادة السكانية أو شيخوخة السكان تؤثر على السياسات الاقتصادية (التنمية البشرية) مستويات التعليم والصحة والمعيشة تؤثر على السياسات الاقتصادية المتبعة.

البيئة السياسية والمؤسسية داخل البلد: (النظام السياسي السائد) الأنظمة السياسية المختلفة "ديمقراطية، استبدادية، إلخ" تؤثر على السياسات الاقتصادية (استقرار البيئة السياسية) الاستقرار السياسي أو عدم الاستقرار له تأثير على السياسات الاقتصادية (قوة المؤسسات الحكومية) قوة ومرونة المؤسسات الحكومية تؤثر على قدرتها على تنفيذ السياسات.

2.5.9.العوامل الخارجية:

العوامل الخارجية المؤثرة على السياسات الاقتصادية تشمل:

الظروف الاقتصادية العالمية: وهي أسعار السلع الأساسية (مثل النفط والمواد الخام) وتذبذباتها والتطورات في التجارة والاستثمار الدوليين وأداء الاقتصادات الرئيسية في العالم (مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين).

الظروف السياسية والجيوسياسية العالمية: التوترات السياسية والنزاعات الدولية والتطورات الجيوسياسية كالتغيرات في ميزان القوى بين الدول الأحداث السياسية المؤثرة على الاقتصاد العالمي.

التطورات في الأسواق المالية العالمية: تذبذبات أسعار الصرف بين العملات الرئيسية وتقلبات في أسواق الأسهم والسندات العالمية والاضطرابات والأزمات المالية العالمية.

الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية: التطورات في التكنولوجيا والابتكارات التي تؤثر على الاقتصاد والتغيرات في نماذج الأعمال والتجارة العالمية.

هذه العوامل الخارجية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد المحلي وتفرض تحديات وفرصًا تتطلب من صانعي السياسات الاقتصادية التكيف معها من خلال تصميم السياسات الملائمة.

10.مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي أصدرته لجنة برونتلاند عام 1987 وجاء ظهور التنمية المستدامة كاستجابة لتزايد التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، وكذلك الاهتمام المتزايد بالتوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة هي: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، وترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية: البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي.

1.10.أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة أبعاد متداخلة ومتكاملة هي: البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي والبُعد البيئي وتهدف هذه الأبعاد الثلاثة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات البشر والموارد البيئية الطبيعية وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل. (الأمم المتحدة، 2015).

البُعد الاقتصادي: البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يُعد من أهم الأبعاد التي تشكل الإطار الشامل لهذا المفهوم، هذا البُعد يركز على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وتوزيع ثمار التنمية بشكل عادل ويتضمن البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة عدة أهداف رئيسية منها:

1- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية، مع المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية.

2- تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاستثمار في المشاريع الإنتاجية المستدامة.

3- تنويع الاقتصاد وتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4- إيجاد فرص عمل لائقة ومستدامة وتحسين مستويات المعيشة للسكان.

5- تعزيز الاندماج المالي وتوزيع الدخل والثروة بشكل عادل.

6- تشجيع الابتكار والتقدم التكنولوجي في المجالات الاقتصادية الحيوية.

7- الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الرشيد لها دون إهدار أو استنزاف.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة تجمع بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

البُعد الاجتماعي: البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة هو أحد الأبعاد الرئيسية لهذا المفهوم الشامل ويركز هذا البُعد على ضمان تحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، فالتنمية لا يجب أن تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي أو البيئي بل يجب أن تشمل أيضاً الجوانب الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس وتطلعاتهم وتتضمن الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة عدة عناصر أساسية منها:

1- تحقيق العدالة والمساواة في الفرص والخدمات والموارد بين مختلف فئات المجتمع.

2- توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمّشة، وضمان حصولهم على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.

3- تعزيز المشاركة المجتمعية وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار والتخطيط للتنمية.

4- الاهتمام بالبُعد الثقافي وحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه.

5- تحسين مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والمستوى المعيشي.

بالتالي فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على تحقيق الرفاهية الإنسانية والعدالة الاجتماعية، بما يضمن تطور الإنسان والمجتمع بشكل متوازن ومستدام.

البُعد البيئي: البعد البيئي للتنمية المستدامة يُعتبر أحد الأبعاد الرئيسية في هذا المفهوم ويركّز هذا البعد على ضرورة المحافظة على البيئة والنظم الطبيعية وحمايتها من التدهور والاستنزاف بما يضمن استمرار قدرتها على إمداد الإنسان باحتياجاته الأساسية والحفاظ على التوازن البيئي، ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير وإجراءات للحد من التلوث بمختلف أنواعه، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتطوير أساليب إنتاج واستهلاك أكثر ملاءمة للبيئة، كما يشمل البعد

البيئي للتنمية المستدامة إدارة النفايات والمخلفات بطرق آمنة بيئياً، ومكافحة التصحر والتصدي لظاهرة التغير المناخي.

وتُعد مراعاة البعد البيئي أمراً حيوياً لضمان استدامة التنمية على المدى الطويل إذ إن إهماله قد يؤدي إلى تردي الأوضاع البيئية وتفاقم المشكلات البيئية مما يهدد قدرة الأجيال الحالية والمقبلة على تلبية احتياجاتهم، لذلك فإن الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة تُولي أهمية كبيرة للبعد البيئي وتضعه في صلب أولوياتها.

2.10.أهمية التنمية المستدامة:

لا شك أن التنمية المستدامة تعد من أبرز الموضوعات الحيوية والمهمة في العصر الحالي خاصة مع تزايد التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العالم، فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وتكمن أهمية التنمية المستدامة في أنها تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة ومتكاملة، فهي تعمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات مع تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والمستدام.

كما أن التنمية المستدامة تساعد على مواجهة التحديات العالمية الراهنة مثل التغير المناخي وندرة الموارد الطبيعية والتلوث البيئي والفقر والبطالة، وذلك من خلال تبني ممارسات واستراتيجيات تراعي البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي في عملية التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية المستدامة تؤدي إلى تحقيق العديد من المنافع على المستويات الفردية والمجتمعية والعالمية كتحسين الصحة والرفاهية وتعزيز الأمن الغذائي والمائي وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتحسين جودة الحياة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

لذلك تبرز أهمية التنمية المستدامة كمفهوم شامل وطموح يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية مما يجعلها ضرورة ملحة لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

11.العلاقة بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة:

السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة هما مفهومان مترابطان بعلاقة كبيرة، فالسياسات الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومات للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف محددة، بينما الأهداف التنموية المستدامة هي مجموعة الأهداف العالمية (السبعة عشر) التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2015 لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.11.أوجه التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة:

هناك تكامل وثيق بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة حيث أن السياسات الاقتصادية يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، فعلى سبيل المثال سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة والاستثمار في البنية التحتية والابتكار والتكنولوجيا الخضراء تساهم في تحقيق أهداف مثل القضاء على الفقر وتوفير الطاقة النظيفة والعمل اللائق، كما أن السياسات الاجتماعية والبيئية أيضًا تُعد جزءًا من السياسات الاقتصادية الشاملة التي تساعد على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة.

إن السياسات والبرامج الاقتصادية يجب أن تكون مصممة بطريقة تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي وهذا يتطلب دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. (الأمم المتحدة، 2015).

2.11.الاختلافات المحتملة بين السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل والأهداف التنموية طويلة الأجل:

على الرغم من التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة إلا أنه قد تنشأ بعض الاختلافات بينهما، فالسياسات الاقتصادية قصيرة الأجل قد تركز على تحقيق أهداف محددة كالنمو الاقتصادي السريع أو خفض العجز في الموازنة العامة، بينما الأهداف التنموية المستدامة هي طويلة الأجل وتتطلب تدخلات شاملة للتأثير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

في بعض الأحيان قد تتعارض السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل مع الأهداف التنموية طويلة الأجل على سبيل المثال قد تدفع الحكومات نحو إنفاق مالي تحفيزي كبير في المدى القصير للتعافي من الأزمة الحالية (كوفيد 19) على حساب الاستثمارات الضرورية في التنمية البشرية والتحول الهيكلي للاقتصاد على المدى الطويل، ولذلك فإن إيجاد التوازن المناسب بين السياسات القصيرة والطويلة الأجل أمر حيوي. (البنك الدولي، 2020).

12.واقع السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد 2011:

بعد الأحداث السياسية التي شهدتها ليبيا في عام 2011 واصلت البلاد جهودها لإعادة بناء اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة وفي هذا المبحث نستعرض واقع السياسات الاقتصادية التي نُفذت في ليبيا بعد عام 2011 وذلك من خلال التركيز على السياسات النفطية والإيرادات الحكومية والسياسات المالية والإنفاق الحكومي إلى جانب السياسات النقدية والمصرفية، كما سنتطرق إلى الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا خلال هذه الفترة من خلال استعراض الخطط والبرامج التنموية الوطنية وتحليل أبرز المؤشرات التنموية المستدامة.

1.12.السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011:

بعد الأحداث السياسية التي شهدتها ليبيا في عام 2011 واجهت البلاد تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة انهيار مؤسسات الدولة وتراجع الأداء الاقتصادي، في هذا السياق سعت ليبيا إلى إعادة بناء اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية.

1.1.12.السياسات النفطية والإيرادات الحكومية:

قطاع النفط والغاز هو المصدر الاساسي للاقتصاد الليبي حيث شكل غالبية الإيرادات الحكومية قبل وبعد عام 2011 وشهد هذا القطاع تحديات جمة نتيجة الأزمات السياسية والأمنية في البلاد، وفي ظل هذه الظروف سعت الحكومات المتعاقبة في ليبيا بعد 2011 إلى تطبيق سياسات نفطية غايتها الحصول على المعدلات السابقة لإنتاج وتصدير النفط بالتالي تعزيز الإيرادات الحكومية، وشملت هذه السياسات إصلاحات في قطاع النفط والغاز وكذلك تأمين المنشآت النفطية وابعاد سير الإنتاج عن التأثيرات السياسية والأمنية، كما تم اعتماد إجراءات لتحسين قدرة الإنفاق الحكومي وتوجيه الإيرادات النفطية بما يحقق التوازن المالي للدولة.

الجدول رقم (1) يوضح تأثر الإيرادات النفطية بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا بعد عام 2011 حيث انخفضت بشكل ملحوظ في بعض السنوات مثل (2014 – 2016) بسبب الاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة، وارتفعت الإيرادات النفطية بشكل كبير في السنوات الأخيرة (2021 – 2023) مما يشير إلى تحسن الوضع السياسي والأمني في البلاد، واستمرار الحاجة لدعم الأسعار والموازنة في ظل التقلبات السياسية والاقتصادية، حيث بلغ هذا الدعم أرقاماً كبيرة في بعض السنوات، واعتماد الموازنة العامة في ليبيا بشكل كبير على الإيرادات النفطية مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط والإنتاج، وانخفاض الإيرادات غير النفطية مقارنة بالإيرادات النفطية مما يشير إلى ضعف القاعدة الاقتصادية غير النفطية، وكذلك ارتفاع المصروفات الحكومية بشكل كبير في بعض السنوات مما قد يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة وزيادة الاعتماد على الدين العام، والحاجة لإصلاحات اقتصادية شاملة لتنويع مصادر الإيرادات وترشيد الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في ليبيا.

جدول 01 *يوضح إيرادات ومصروفات الميزانية العامة لمصرف ليبيا المركزي بالدينار (2011 – 2023)*

الفترة	إيرادات نفطية	إيرادات غير نفطية	الدعم وموازنة الاسعار	الإيرادات	المصروفات
2011	15,830.1	983.2	4,414.4	16,813.3	23,366.5
2012	66,932.3	3,199.2	11,708.6	70,131.4	53,941.6
2013	51,775.7	2,987.9	9,408.5	54,763.6	65,283.5
2014	19,976.6	1,566.7	12,439.8	21,543.3	43,814.2
2015	10,597.7	6,245.7	8,219.9	16,843.4	36,014.9
2016	6,665.5	2,179.7	5,723.8	8,595.2	28,787.9
2017	19,209.0	3,128.6	5,970.0	22,337.6	32,692.0
2018	33,475.8	15,667.8	6,626.8	35,911.2	39,286.4
2019	31,394.7	25,970.5	7,235.0	57,365.2	45,813.0
2020	5,280.0	17,538.0	5,600.0	22,818.0	45,813.0
2021	103,368.9	2,251.1	20,830.3	105,620.0	85,775.9
2022	130,535.1	3,841.1	20,038.0	134,376.2	127,874.4
2023	121,692.3	4,225.4	20,000.0	125,917.7	125,726.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

في ليبيا أدت التقلبات السياسية والنزاعات المسلحة إلى انخفاض كبير في الإنتاج والصادرات النفطية مما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات الحكومية، وقد سعت الحكومات المتعاقبة في ليبيا إلى تنفيذ سياسات نفطية هدفت إلى استعادة معدلات الإنتاج والتصدير النفطي لتعزيز الإيرادات الحكومية، ومع ذلك مازال اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية مرتفعًا مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط والإنتاج، وتشير البيانات إلى الحاجة الملحة لإصلاحات اقتصادية شاملة لتنويع مصادر الإيرادات وترشيد الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في ليبيا. (صندوق النقد الدولي، 2021).

2.1.12.السياسات المالية والإنفاقية:

بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا في عام 2011 شهد الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة على صعيد السياسات المالية والإنفاقية ويمكن إيجاز أهم الملامح والتطورات في هذا الجانب خلال السنوات التي تلت عام 2011 والتي كانت محكومة بتداعيات الصراعات السياسية والأمنية في البلاد.

السياسات المالية: بقيت السياسة المالية في ليبيا بعد 2011 متأثرة بالصراعات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد، وهناك تراجع كبير في الإيرادات الحكومية نتيجة لانخفاض إنتاج وتصدير النفط والذي يُعد المصدر الرئيسي للإيرادات، كذلك استمرت السياسة المالية في الاعتماد على الإنفاق العام كأداة لتحفيز الاقتصاد خاصة على النفقات الجارية كالرواتب والأجور، وصعوبة تنفيذ سياسات مالية استثمارية بسبب الأوضاع السياسية والأمنية المتردية، وانتشار الفساد المالي وضعف الرقابة على الإنفاق الحكومي.

في أعقاب عام 2011 اتسمت السياسات المالية في ليبيا بالتحديات الكبيرة فقد شهدت زيادة كبيرة في الإنفاق العام خاصةً على النفقات الجارية كالرواتب والأجور مما أدى إلى ضعف الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع التنموية، كما أن الأولويات الأمنية والعسكرية أثرت على توجيه الإنفاق الحكومي

وأضعفت القدرة على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة، وبالتالي تُعد إصلاح السياسات المالية وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في ليبيا. (البنك الدولي).

بعد الأحداث السياسية في ليبيا عام 2011 اتخذت الحكومات الليبية عددًا من السياسات المالية لإعادة بناء الاقتصاد والنهوض به، وهذه بعض السياسات المالية التي نفذتها الحكومة الليبية بعد 2011 لإعادة بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي 2018:

1- زيادة الإنفاق الحكومي: زادت النفقات الحكومية بشكل كبير منذ عام 2011 لإعادة إعمار البنية التحتية والخدمات الأساسية المتضررة من النزاع.

2- تحرير أسعار الفائدة والصرف: تم إصلاح سعر الصرف من خلال السماح للسوق بتحديد سعر الصرف حسب آليات العرض والطلب.

3- إصلاح النظام الضريبي: تم إدخال ضرائب جديدة وإصلاح النظام الضريبي لزيادة الإيرادات الحكومية.

4- إصلاح قطاع المصارف والخدمات المالية: تم إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتعزيز الرقابة المالية للمساعدة في تحسين كفاءة وفعالية الخدمات المصرفية والمالية.

5- إعادة هيكلة الإنفاق العام: تم ترشيد الإنفاق الجاري للحكومة والتركيز على الإنفاق الرأسمالي لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

6- إدارة الإيرادات النفطية: اتخذت الحكومة خطوات لتحسين إدارة وتوزيع عائدات النفط من أجل تحقيق الاستقرار المالي وتمويل خطط التنمية. (صندوق النقد الدولي، 2018).

الإنفاق الحكومي: ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي خاصة على النفقات الجارية كالرواتب والأجور وضعف الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع التنموية نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية، وعدم القدرة على التحكم في الإنفاق العام والميل نحو (الإنفاق الاستهلاكي) على حساب (الإنفاق الاستثماري) وصعوبة توجيه الإنفاق نحو تحقيق الأهداف التنموية المستدامة بسبب أولويات الإنفاق على النفقات الأمنية والعسكرية.

عندما تكون النفقات الحكومية متركزة في النفقات الجارية مثل الرواتب والأجور فإن هذا يؤدي إلى ضعف الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع التنموية مما يؤثر على الأهداف التنموية المستدامة للدولة. (صندوق النقد الدولي، 2022).

3.1.12.السياسات النقدية والمصرفية:

لقد واجهت السلطات النقدية والمصرفية في ليبيا تحديات كبيرة في ظل الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في البلاد بعد عام 2011 وقد تركزت السياسات على إصلاح وتطوير النظام المصرفي وسياسات النقد والائتمان وإجراء إصلاحات مؤسسية في البنك المركزي الليبي. (البنك الدولي، 2014).

إصلاح وتطوير النظام المصرفي الليبي: في عام 2012 قدم صندوق النقد الدولي مشورة وتوصيات لإصلاح القطاع المصرفي الليبي، وكذلك البنك الدولي في عام 2013 أصدر تقريرا عن إصلاح القطاع المالي والمصرفي في ليبيا، وأيضا الاتحاد الأوروبي في عام 2015 قدم مساعدات فنية لدعم إصلاح وتطوير القطاع المصرفي الليبي، وقامت الحكومات المتعاقبة في ليبيا باتخاذ خطوات مهمة في القطاع المالي والمصرفي نذكر منها:

1- إعادة هيكلة البنوك العامة وتعزيز استقلاليتها وحوكمتها.

2- تشجيع قطاع البنوك الخاصة وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي.

3- تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي وتكنولوجيا المعلومات.

سياسات النقد والائتمان: لقد واجهت سياسات النقد والائتمان في ليبيا بعد عام 2011 تحديات عديدة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، واعتمدت الحكومات المتعاقبة خطوات لإعادة التوازن المالي وتعزيز النمو الاقتصادي وسياسات النقد والاتمان اللازمة بعد 2011 نذكر منها:

1- محاولة السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة. 2- إدارة سعر الصرف للدينار الليبي وضبط تذبذباته.

3- توسيع نطاق الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية. 4- تنظيم عمليات السيولة النقدية في السوق.

إصلاحات مؤسسية في البنك المركزي الليبي: في ظل الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة ركزت السياسات النقدية والمصرفية في ليبيا على إصلاح وتطوير النظام المصرفي وتنفيذ سياسات النقد والائتمان بالإضافة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية في البنك المركزي الليبي. (صندوق النقد الدولي، 2018).

واجهت السياسات الإصلاحية لمصرف ليبيا المركزي العديد من التحديات والصعوبات نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا بعد عام 2011 وتركزت هذه الإصلاحات حول:

1- تعزيز استقلالية البنك المركزي وتحسين آليات الرقابة والإشراف.

2- تطوير أدوات السياسة النقدية والمصرفية.

3- توحيد السياسة النقدية والمصرفية على مستوى البلاد.

13.الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد 2011:

بعد الأحداث السياسية التي شهدتها ليبيا في عام 2011 واجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة في إعادة بناء مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وفي هذا السياق سعت ليبيا إلى تبني مجموعة من

الخطط والبرامج التنموية الوطنية التي تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث سيتم استعراض أبرز هذه الخطط والبرامج التنموية بالإضافة إلى تحليل أهم المؤشرات التنموية المستدامة في ليبيا خلال هذه الفترة.

1.13.استعراض الخطط والبرامج التنموية الوطنية:

بعد عام 2011 سعت الحكومات المتعاقبة في ليبيا إلى إعداد وتنفيذ عدد من الخطط والبرامج التنموية الوطنية بهدف إعادة بناء الاقتصاد الليبي وتحقيق التنمية المستدامة ومن أبرز هذه الخطط والبرامج:

الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2013-2017): وتركزت على إعادة إعمار البنية التحتية وتنويع الاقتصاد الليبي:

تركزت هذه الخطة على إعادة إعمار البنية التحتية وتنويع الاقتصاد الليبي وكانت تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% وإنشاء 1.2 مليون فرصة عمل جديدة، كما هدفت إلى زيادة إنتاج النفط إلى 2 مليون برميل يومياً وزيادة الاستثمارات العامة بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فقد تأثرت تنفيذ الخطة بالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في البلاد بعد عام 2011. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018).

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2016-2030): هي خطة تنموية وطنية أعدتها الحكومة الليبية بعد عام 2011 بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا على المدى الطويل:

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2016-2030) تقدم إطاراً طويل الأمد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، وتهدف إلى تحويل ليبيا إلى اقتصاد متنوع وتنافسي ومستدام يوفر وظائف لائقة ويحسن مستويات المعيشة ويحمي البيئة، والاستراتيجية تحدد مجالات أولوية للتنمية بما في ذلك التنويع الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري والاستدامة البيئية والحوكمة الرشيدة. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2016).

البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي (2018-2020): والذي ركز على تنفيذ إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الليبي ويهدف إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الليبي بعد عام 2011:

يهدف البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي في ليبيا (2018-2020) إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية رئيسية في الاقتصاد الليبي، ويركز البرنامج على إعادة هيكلة الميزانية العامة والإصلاحات المالية، وإصلاح قطاع الطاقة وإصلاح المؤسسات الاقتصادية الرئيسية. (البنك الدولي، 2020).

2.13.تحليل أبرز المؤشرات التنموية المستدامة في ليبيا:

يحاول الباحث إجراء تحليل لأبرز المؤشرات التنموية المستدامة في ليبيا بعد عام 2011 هذا التحليل سيغطي الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة في ليبيا خلال هذه الفترة بما في ذلك:

3.13.المؤشرات الاقتصادية:

المؤشرات الاقتصادية هي مؤشرات مهمة لتحليل النشاط الاقتصادي للدول وتسلط الضوء على الاتجاهات والمستجدات الرئيسية في مختلف مجالات الاقتصاد الليبي، وتشير الاحصاءات الواردة إلى تقلبات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي وعمل القطاعات المختلفة على مدار السنوات الماضية، كما شهد الاقتصاد الليبي ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى آثار سلبية على الإنفاق الحكومي والاستثمارات.

معدلات النمو الاقتصادي: بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي 7,99 % في الفترة من 2000 ووصل إلى 122 % في كانون الأول /ديسمبر 2012 بعد الانخفاض بنسبة 60 % في ديسمبر 2011، كذلك في عام 2013 أنخفض النمو الاقتصادي السنوي مرة أخرى إلى 6 % دون الصفر وذلك نتيجة إيقاف تصدير النفط من قبل رئيس جهاز حرس المنشآت النفطية.. ونتيجة لذلك خسرت ليبيا ثلثي احتياطاتها بين عامي 2013 – 2016. (الحاسي، 2020).

رغم أن ليبيا قد شهدت انتعاشا كبيرا في النمو الاقتصادي في عام 2021 إلا أن القطاع النفطي الذي يمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد مر في تقلبات كبيرة خلال العام 2022 حيث تم تسجيل زيادة في إنتاج النفط في عام 2021 (بمتوسط 1.2 مليون برميل يوميًا مقارنة بـ 0.4 مليون برميل يوميًا في عام 2020) بعد رفع الحصار على صادرات النفط الذي كان مفروضا في غالبية 2020 إلا أن مع تأجيل الانتخابات الوطنية التي كانت مقررة في ديسمبر 2021 والتي تزامنت مع زيادة حالة عدم اليقين السياسية والأمنية، تراجع إنتاج النفط خلال الربع الأول من عام 2022 إلى مستوى أقل بنسبة 4.4 في المائة من متوسط عام 2021 كما واصل الإنتاج تراجعه خلال الربع الثاني من هذه السنة. (البنك الدولي، 2022).

مستويات الإنفاق الحكومي والاستثمارات: بلغ إجمالي النفقات 30 مليار دينار في عام 2016 وشكلت المرتبات ما نسبته 65 في المائة من إجمالي الإنفاق وبلغت قيمتها 19 مليار دينار، وبلغت النفقات على التنمية 1.5 مليار دينار فقط، وفي عام 2017 بلغ الإنفاق الإجمالي 32 مليار دينار، وسجل بند المرتبات والأجور مبلغا قدره 20 مليار دينار) في حدود المليار زيادة عن السنة السابقة) وبلغت النفقات التسييرية 10.7 مليار دينار ونفقات التنمية 1.9 مليار دينار، في حين أن الدعم استحوذ على 6.3 مليار دينار (ما يقدر بـ 20 في المائة من إجمالي الإنفاق) 50 في المائة منها أنفقت على استيراد المحروقات، وبمقارنة الأرقام الفعلية للنفقات التسييرية (المرتبات – المصروفات – الدعم) بأرقام مصاريف التنمية في عام 2017ّ يتبين أن ما تم إنفاقه في النفقاتّ التسييرية يقدر بحوالي 30.7ّ مليار دينار، في حين أن ما أنفق في التنمية هو 1.9 مليار دينار أي ما يشكل ما أ نسبة 6 في المائة، وكذلك الحال في عام 2018 حيث بلغت المرتبات والأجور 66 في المائة من النفقات، وتم إنفاق 3.4 مليار دينار فقط على مشاريع التنمية، بينما تم إنفاق 7.8 مليار دينار على الدعم الحكومي.. في عام 2019 وطبقا لتقرير

مصـــرف ليبيا المركزي في طرابلس فقد وصـــل إجمالي الإنفاق حتى تاريخ 30 نوفمبر 2019 إلى 40.174 مليار دينار اسـتحوذ باب المرتبات والأجور على 54 في المائة منها والنفقات التسـييرية على 20 في المائة والدعم على 17 في المائة في حين اقتصـرت النفقات على التنمية على ما نسـبته 9 في المائة. (الحاسي، 2020 ص 18).

شهد ميزان المالية العامة مسارا عكسيا حيث تحول من عجز يساوي 64.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى فائض يســاوي 10.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، ويعود ذلك إلى القفزة التي سجلها إنتاج النفط وأسعاره وانخفاض سعر الصرف (حيث أن الكثير من النفقات، وخاصـــة الأجور، مقومة بالدينار الليبي، في حين أن 98 في المائة من الإيرادات في عام 2021 كان مصـدرها النفط المقوم بالدولار الأمريكي) ونتيجة لذلك ارتفع الإنفاق الحكومي بالدينار الليبي بنسـبة 87 في المائة في عام 2021 مع ارتفاع الإنفاق في جميع الفئات أو البنود الرئيسـية للميزانية، إلا أنه ونظرا لانخفاض سـعر الصـرف بنسـبة 70 في المائة في يناير 2021 فقد انعكس ذلك إلى انخفاض بنسبة 44 في المائة في الإنفاق بالدولار الأمريكي. (البنك الدولي، 2022).

توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصـــادية المختلفة: تعتمد ليبيا على العوائد النفطية كمصـدر رئيسـي للدخل إذ يشـكل قطاع النفط في الاقتصـاد الليبي نحو 94% من الايرادات ومن النقد الأجنبي 60% ومن العائدات الحكومية 30% من الناتج المحلي الإجمالي حســب إحصـــائيات عام 2020، وهذه النســب الكبيرة تجعل أداء الاقتصـــاد الليبي مرهوناً بالتقلبات في الأســعار العالمية للنفط وبتراجع كميات الإنتاج فضـلاً عن أن النفط مورد طبيعي آيل للنضـوب.. وبسـبب إغلاق موانئ تصـدير النفط في عام 2013، انخفض الإنتاج إلى مســتويات قياســية حيث بلغ حوالي 190 ألف برميل يومياً ونتيجة لذلك شـهد الاقتصـاد الليبي ركوداً اقتصـادياً دام لأربعة سـنوات من 2013 إلى غاية 2016 وقد أدى التحسن في الأوضـاع السياسية والأمنية خلال 2017 إلى زيادة الإنتاج النفطي بأكثر من الضـعف، والذي بدوره أدى إلى تحقيق نمو قياسـي بزيادة 28.3% في عام 2017، ولكن عاود متوسـط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الانخفاض بشـكل حاد إلى 2.5% عام 2020 بسـبب الحصـار المفروض على صادرات النفط، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً نظراً لتداعيات جائحة كوفيد-19، وفي أعقاب رفع الحصـار النفطي في أواخر عام 2020 ومرونة أسـعار النفط العالمية شـهد قطاع النفط والاقتصـاد الليبي انتعاشـــاً كبيراً حيث بلغ متوســـط إنتاج النفط 1.2 مليون برميل يومياً، وفي عام 2021 شـــهد الاقتصاد الليبي تغييرات كبيرة في هيكله القطاعي. (أبوجديريه، 2023).

هذه التغييرات ناتجة عن تراجع إنتاج وتصدير النفط بشكل كبير مما أثر سلباً على مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل شـهدت القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصـناعة والخدمات نمواً

نسبياً وأصبحت تساهم بشكل أكبر في إجمالي الناتج المحلي، ومن أبرز التطورات التي شهدها توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية في ليبيا بعد 2011:

1- تراجع مساهمة قطاع النفط والغاز من 70% إلى حوالي 30-40 % من إجمالي الناتج المحلي.

2- ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات من حوالي 20 % إلى نحو 40-50%.

3- زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة من حوالي 10% إلى نحو 20-30%.

هذه التغييرات في التركيبة القطاعية للاقتصاد الليبي بعد 2011 تعكس محاولات السلطات للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي.

معدلات التضخم: تزايد التضخم في الاقتصاد الليبي بسرعة في الأعوام الماضية فقد قفز من 9,8 % في عام 2015 إلى 25,9 % في عام 2016 وبلغ الذروة عند مستوى غير مسبوق في عام 2017 ليقدر بنحو 28 %، ويعزى هذا التضخم إلى عدة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة الأجنبية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره، وفيما يخص السلع المستهلكة خاصة المواد الغذائية على سبيل المثال فقد أشارت التقارير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 10,7 % في المتوسط في الفترة ما بين يونيو وأكتوبر 2017. (الحاسي، 2020).

على الرغم من أوجه القصور الكبيرة التي يواجهها المصدران الرئيسيان للبيانات المتعلقة بالأسعار، إلا أنهما يقدمان رواية متسقة عن زيادة الضغوط التضخمية خلال عام 2021 والربع الأول من عام 2022 والمصدران الرئيسيان للبيانات هما المعدل الرسمي للتضخم في مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل تضخم سلة الحد الأدنى للإنفاق الذي يتم قياسه من قبل مبادرة ريتش (Initiative REACH) ومن المرجح أن تكون تقديرات الأرقام الرسمية للتضخم في مؤشر أسعار الاستهلاك أقل من المعدل الفعلي للتضخم لأنها تعتمد على البيانات التي تم جمعها بشكل أساسي في منطقة طرابلس، نظرا للصعوبات المرتبطة بجمع البيانات في جميع أنحاء البلاد في خضّم مشهد سياسي وأمني معقد ويعاني معدل تضخم سلة الحد الأدنى للإنفاق من أوجه قصوره الذاتية، بما في ذلك النطاق الضيق للمنتجات التي تشملها السلة، ومسائل مرتبطة بشمولية التمثيل الوطني في احتساب المعدل، وعدم دقة التقديرات بسبب الاعتماد في القياسات على أدنى سعر متاح لكل منتج في السلة، وبغض النظر عن كل هذه المسائل فإن الأرقام المستمدة من هذه المصادر تكشف عن ضغوط تضخمية متزايدة حيث سجل معدل التضخم الرسمي ما يقدر بنحو 2.8 في المائة في عام 2021 مقارنة بـــ 1.4 في المائة في عام 2020 و 2.2 في المائة في عام 2019، وفي عام 2022 سجل معدل التضخم ارتفاعا تدريجيا ليصل إلى 5.7 في المائة في مارس 2022 مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 وبحلول مايو 2022 سجل معدل تضخم سلة الحد الأدنى للإنفاق نسبة أعلى بـــ 32.2 في المائة مما كان عليه في مايو 2021 وبـــ 49.5 في المائة مما كان عليه في مارس 2020 مع بداية جائحة الكوفيد.19. (البنك الدولي، 2022).

4.13.المؤشرات الاجتماعية:

لقد تدهورت المؤشرات الاجتماعية في ليبيا بشكل كبير منذ عام 2011 حيث شهدت البلاد انخفاضًا في مؤشرات الفقر والتنمية البشرية نتيجة الصراعات والانقسامات السياسية والاقتصادية، كما تراجعت مستويات التعليم والرعاية الصحية بسبب انهيار البنى التحتية وتدهور الخدمات العامة وعدم الاستقرار الأمني، وقد شهدت ليبيا أيضًا موجات من النزوح الداخلي والهجرة الخارجية مما أثر على التوزيع السكاني والديموغرافيا في البلاد. (برنامج الأمم المتحد الإنمائي، 2022).

إن المؤشرات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011 تعتبر مهمة للغاية في تقييم الأوضاع الاجتماعية والتنموية في البلاد وهي تشمل ثلاثة محاور رئيسية:

مؤشرات الفقر والتنمية البشرية: تشير هذه المؤشرات إلى مستويات الدخل والرفاه الاجتماعي للسكان بالإضافة إلى مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة والمستوى المعيشي وبعد عام 2011 شهدت ليبيا تدهورًا في هذه المؤشرات نتيجة الصراعات والانقسامات السياسية والاقتصادية.

مستويات التعليم والرعاية الصحية: يعتبر التعليم والرعاية الصحية من أهم المؤشرات الاجتماعية في أي بلد، وفي ليبيا شهدت هذه القطاعات تراجعًا ملحوظًا بعد عام 2011 بسبب انهيار البنى التحتية وتدهور الخدمات العامة وعدم الاستقرار الأمني.

التوزيع السكاني وتطورات الهجرة والنزوح: شهدت ليبيا موجات من النزوح الداخلي والهجرة الخارجية نتيجة الأزمات السياسية والأمنية، مما أثر على التوزيع السكاني والديموغرافيا في البلاد.

5.13.المؤشرات البيئية:

تشمل التحديات البيئية الرئيسية في ليبيا بعد عام 2011 استنزاف المياه الجوفية وتدهور جودتها والتدهور في الثروة الحيوانية والنباتية وارتفاع معدلات التصحر وتآكل التربة وزيادة تلوث الهواء والمياه والتربة وارتفاع مستويات انبعاثات الغازات الدفيئة وتنامي المخاطر المناخية كالجفاف والفيضانات والعواصف الرملية. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2018).

بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 نشأت العديد من التحديات البيئية التي باتت تتطلب اهتمامًا وجهودًا متضافرة للتعامل معها، ويمكن تلخيص أبرز المؤشرات البيئية في ليبيا بعد 2011 في ثلاثة محاور رئيسية:

استدامة الموارد الطبيعية وكفاءة استخدامها: تزايد معدلات استنزاف المياه الجوفية وتدهور جودتها نتيجة الاستخدام غير المستدام والتلوث، وتدني مستويات الثروة الحيوانية والنباتية بسبب الرعي الجائر وفقدان الموائل الطبيعية، وارتفاع معدلات التصحر وتآكل التربة نتيجة الممارسات الزراعية غير المستدامة وتغير المناخ.

مؤشرات التلوث والتغير المناخي: زيادة معدلات تلوث الهواء والمياه والتربة بسبب التوسع العشوائي في المشاريع الصناعية والنفطية، وارتفاع مستويات انبعاثات الغازات الدفيئة نتيجة الاعتماد المتزايد على الوقود الأحفوري، وتنامي المخاطر المناخية كالجفاف والفيضانات والعواصف الرملية بشكل متكرر.

جهود الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة: تعزيز التشريعات والسياسات البيئية لمواجهة التحديات الناشئة وتطوير البرامج والمشاريع الهادفة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها وتفعيل دور المجتمع المدني والجهات الحكومية في الحد من التلوث وتعزيز التنمية المستدامة.

14.تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد 2011

يتناول هذا المحور تحليل هذه العلاقة في حالة ليبيا بعد عام 2011 حيث سيتم التركيز على أبرز أوجه الاختلاف والتناقض بين السياسات الاقتصادية المنفذة والأهداف التنموية المستدامة المنشودة في المرحلة الانتقالية التي شهدتها البلاد، كما سيتم تحديد أهم التحديات والعقبات التي حالت دون تحقيق هذا التكامل المنشود، لذلك فإن فهم هذه الاختلافات والتحديات يُعد ضروريًا لاقتراح الاستراتيجيات والآليات اللازمة لتحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا خلال المرحلة القادمة وهو ما سيتم استعراضه في القادم من هذه الدراسة.

1.14.أوجه الاختلاف والتناقض بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية في ليبيا بعد 2011:

هناك اختلافات وتناقضات بين السياسات الاقتصادية المنفذة والأهداف التنموية المستدامة المنشودة في المرحلة الانتقالية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 فالسياسات الاقتصادية لم تكن منسجمة مع الأهداف التنموية المستدامة خلال هذه المرحلة، ويتضح أن هناك فجوة وعدم انسجام بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية بعد 2011 وأن فهم هذه الفجوة والعمل على تقليصها أمر ضروري لتحقيق التكامل المطلوب في المستقبل.

1.1.14.مدى تماشي السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة:

لتوضيح مدى تماشي السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة يمكن إعطاء الأمثلة التالية:

السياسات الاقتصادية وأهداف القضاء على الفقر والجوع: بعد عام 2011 ركزت الحكومات المتعاقبة على زيادة الإنفاق الحكومي والخدمات الاجتماعية كوسيلة للقضاء على الفقر إلا أن هذه السياسات لم تكن مستدامة وأدت إلى زيادة العجز في الميزانية العامة، وكذلك تم اعتماد برامج مساعدات نقدية للأسر الفقيرة ولكن التنفيذ كان محدوداً وغير فعال في الوصول إلى الفئات المستهدفة، وارتفعت معدلات البطالة خاصة بين الشباب مما أثر سلباً على جهود القضاء على الفقر.

وفقا لتقرير البنك الدولي (2020) بعنوان: تقييم أثر النزاع على الفقر والتنمية في ليبيا: ارتفعت نسبة الفقر في ليبيا من 14.5% في 2012 إلى 26.6% في 2018 مما أشار إلى زيادة الفقر بسبب النزاع

والسياسات الاقتصادية غير الفعالة، كما أظهر التقرير أن البطالة زادت من 19.2% في 2012 إلى 26.7% في 2018 مما أثر سلبًا على جهود القضاء على الفقر.

السياسات الاقتصادية وأهداف الصحة والتعليم: كان هناك تركيز على زيادة الإنفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم إلا أن الخدمات ظلت محدودة وغير متكاملة وأيضا تدهور البنية التحتية للقطاعين بسبب الأزمات السياسية والأمنية مما حد من إمكانية الوصول إليها، وضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب السياسات المستدامة أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية في هذين القطاعين.

السياسات الاقتصادية وأهداف الطاقة النظيفة والمياه النظيفة: ركزت السياسات الاقتصادية على زيادة الإنتاج النفطي كمصدر رئيسي للإيرادات مع إهمال تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مما أدى إلى تدهور البنية التحتية للمياه والصرف الصحي نتيجة للأزمات وانقطاع المياه والصرف الصحي في العديد من المناطق، وغياب النشاطات الاستثمارية اللازمة لتطوير قطاعي الطاقة والمياه وفق معايير التنمية والاستدامة.

من خلال هذه الأمثلة يتضح أن السياسات الاقتصادية في ليبيا بعد 2011 لم تكن منسجمة بشكل كامل مع الأهداف التنموية المستدامة وأن هناك فجوة بين النوايا والممارسات الفعلية.

2.1.14.آثار السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل على تحقيق الأهداف التنموية:

التركيز القصير الأجل على الأمن وإعادة الإعمار كان على حساب الاستثمارات التنموية مما أثر بشكل سلبي على قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (البنك الدولي، تقييم احتياجات إعادة الإعمار والتنمية في ليبيا، 2021).

جاءت آثار السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل على تحقيق الأهداف التنموية في ليبيا بعد عام 2011 كما يلي:

تركيز السياسات الاقتصادية على الجوانب الأمنية وإعادة الإعمار على حساب الاستثمارات التنموية: بعد عام 2011 كان التركيز الرئيسي للسياسات الاقتصادية على تأمين الأوضاع الأمنية وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة نتيجة النزاعات السياسية والعسكرية، هذا التركيز على الجوانب الأمنية والإعمار قصير الأجل أثر سلباً على تخصيص الموارد المالية والاستثمارية اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تركيز السياسات الاقتصادية على الإنفاق الحكومي وتراجع الاستثمارات الخاصة: شهدت السياسات الاقتصادية في ليبيا بعد 2011 زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي خاصةً على الرواتب والأجور والدعم على حساب الاستثمارات الخاصة الموجهة للتنمية، هذا التوجه قصير الأجل في السياسات الاقتصادية أدى إلى تدهور الإنتاجية وتعطيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية المرتبطة بالأهداف التنموية المستدامة.

تراجع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية التنموية: شهدت السياسات الاقتصادية في ليبيا بعد 2011 تراجعاً كبيراً في الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية التنموية مثل الصناعة والزراعة والتعليم والصحة، هذا التراجع في الاستثمارات التنموية أثر سلباً على قدرة الاقتصاد الليبي على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في هذه المجالات.

تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها على الأهداف التنموية: أدت السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور الخدمات الأساسية، هذه التداعيات السلبية على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمواطنين أثرت بشكل كبير على قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في المجالات الاجتماعية والإنسانية.

بشكل عام يمكن القول إن السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل في ليبيا بعد 2011 كان لها آثار سلبية كبيرة على قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يؤكد على ضرورة إعادة توجيه هذه السياسات نحو أهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد.

2.14.التحديات والعقبات التي تواجه تحقيق التكامل في ليبيا بعد 2011:

تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الانقسامات السياسية وضعف المؤسسات ونقص الموارد المالية وهو ما يؤدي إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. (الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2018).

أن تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد عام 2011 قد واجه العديد من التحديات والعقبات الشديدة نظرًا للظروف السياسية والأمنية الصعبة التي شهدتها البلاد خلال هذه المرحلة الانتقالية.

1.2.14.العوامل السياسية والأمنية:

العوامل السياسية والأمنية كانت من أبرز التحديات التي واجهت هذا التكامل فالانقسام السياسي والصراع المسلح بين مختلف الأطراف السياسية والعسكرية في البلاد أدى إلى انهيار المؤسسات الحكومية وتعطيل آليات صناعة واتخاذ القرار، بما انعكس سلبًا على قدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية متكاملة مع الأهداف التنموية المستدامة، كما أن انتشار حالة عدم الاستقرار الأمني في أنحاء البلاد وتزايد مخاطر العنف والنزاعات المسلحة أدى إلى تعطيل البنية التحتية الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان الأمر الذي حال دون قدرة الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة.

2.2.14.محدودية الموارد المالية والقدرات المؤسسية:

جاءت محدودية الموارد المالية من انخفاض إيرادات النفط والغاز جراء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد مما أثر بشكل كبير على الموارد المالية المتاحة للإنفاق على خطط التنمية المستدامة، وكذلك ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب انعدام الأمن وغياب البيئة الاستثمارية المناسبة، ومحدودية الموارد المالية العامة نتيجة تخصيص جزء كبير منها لإنفاق الأمن والدفاع على حساب الإنفاق التنموي.

أما محدودية القدرات المؤسسية كانت نتيجة ضعف البنية المؤسسية وغياب التنسيق بين الجهات المعنية بالتخطيط والتنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية والتنموية، ونقص الخبرات والكفاءات الفنية اللازمة لإدارة وتنفيذ برامج التنمية المستدامة بشكل فعال، وضعف نظم المتابعة والتقييم للسياسات والبرامج التنموية مما يحد من القدرة على التعلم والتحسين المستمر.

3.2.14.غياب التخطيط والآليات التنفيذية الفعالة:

غياب التخطيط الفعال كان بسبب انعدام رؤية واستراتيجية تنموية وطنية شاملة ومتكاملة تربط بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة، وأيضا ضعف القدرات التخطيطية والتنسيقية بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمعية المعنية بالتنمية، وغياب التخطيط متوسط وطويل الأجل وتركيز الجهود على الحلول السريعة والمؤقتة.

إن غياب الآليات التنفيذية الفعالة كان بسبب عدم وجود آليات تنفيذية واضحة وفعالة لترجمة الخطط والسياسات الاقتصادية إلى برامج وأنشطة تنموية ملموسة، وأيضا ضعف التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية والبرامج التنفيذية المختلفة، وغياب المتابعة والرقابة الفاعلة على تنفيذ البرامج التنموية.

بالتالي فإن هذه التحديات والعقبات قد أثرت سلبًا على قدرة ليبيا على تحقيق التكامل المنشود بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في المرحلة الانتقالية بعد 2011.

15.استراتيجيات وآليات تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا

بعد تحليل طبيعة العلاقة بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا في المباحث السابقة وتحديد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق التكامل بينهما، يتناول هذا المبحث الاستراتيجيات والآليات اللازمة لضمان تحقيق هذا التكامل.

1.15.الإصلاحات الهيكلية للسياسات الاقتصادية في ليبيا:

تتطلب عملية تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في المقام الأول إجراء إصلاحات هيكلية شاملة على السياسات الاقتصادية المطبقة في ليبيا، فالسياسات الاقتصادية التقليدية التي ركزت على زيادة الإيرادات النفطية قصيرة الأجل لا تتناسب مع المتطلبات التنموية الشاملة

والمستدامة، لذا يجب إعادة النظر في هذه السياسات وتصميم سياسات اقتصادية جديدة تتكامل مع الأهداف التنموية المستدامة على المدى البعيد من خلال:

إعادة هيكلة القطاع النفطي وتنويع مصادر الإيرادات: يتطلب إعادة هيكلة القطاع النفطي في ليبيا تحسين أساليب الإنتاج والتوزيع وفتح المجال أمام شركات خاصة للمساهمة في الاستثمار، ويعد تنويع مصادر الإيرادات خطوة حيوية لضمان استدامة الاقتصاد حيث يجب على الدولة تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة السياحة والصناعات التحويلية. (البنك الدولي، التحول الاقتصادي في ليبيا، 2019).

إصلاح السياسات المالية والنقدية لدعم الأهداف التنموية: تتطلب السياسات المالية والنقدية إصلاحات لتعزيز قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية، ويجب تحسين إدارة الموارد المالية وزيادة كفاءة الإنفاق العام مع ضبط العجز المالي، ويتطلب الأمر أيضًا استقلالية البنك المركزي لتعزيز استقرار العملة ومكافحة التضخم. (صندوق النقد الدولي، 2021).

تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية: يعتبر تعزيز دور القطاع الخاص أساسيًا لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ويتطلب ذلك توفير بيئة تنظيمية مرنة وجاذبة للمستثمرين وإتاحة الوصول إلى التمويل والموارد، ودعم الابتكارات وزيادة الشفافية سيكون له دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية. (منظمة التعاون والتنمية، OECD استراتيجيات تعزيز القطاع الخاص في الدول النامية 2022).

2.15.تعزيز العلاقة بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية في ليبيا:

إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية تتطلب (عملية التكامل) تعزيز العلاقة والتنسيق الوثيق بين صانعي السياسات الاقتصادية والمسؤولين عن وضع وتنفيذ الأهداف التنموية المستدامة، فغياب هذا التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية كان أحد أهم العوائق التي حالت دون تحقيق التكامل المنشود، لذا يجب تعزيز آليات التنسيق والتكامل بين هذه الجهات لضمان تناغم السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية.

ربط السياسات الاقتصادية بالأهداف التنموية المستدامة: يتعين على الدول أن تجعل من السياسات الاقتصادية ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يتطلب تنسيقاً أفضل بين جميع المؤسسات المعنية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2020)

تطوير آليات التخطيط والتنسيق والرقابة بين السياسات والأهداف: إن وجود آليات فعالة للتخطيط والتنفيذ والمراقبة يساعد على ضمان توافق السياسات العامة مع الأهداف التنموية المرسومة، مما يعزز من قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة. (توصيات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة)

تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التنمية: يعتبر إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمليات التنموية أمراً ضرورياً لتحسين استدامة التنمية وتحقيق نتائج أفضل. (منظمة التعاون والتنمية OECD، 2019)

3.15.بناء القدرات المؤسسية والحوكمة الرشيدة في ليبيا:

تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا لا يمكن أن يتم بمعزل عن تعزيز البنية المؤسسية والحوكمة الرشيدة في البلاد، فقدرات المؤسسات الحكومية والخاصة وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة كالشفافية والمساءلة والمشاركة تعتبر من الركائز الأساسية لتحقيق هذا التكامل، لذا يجب العمل على بناء وتطوير هذه القدرات والممارسات المؤسسية والحوكمية.

تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة: إن تعزيز الشفافية والمساءلة هو أمر أساسي ليس فقط لتحسين الأداء الحكومي، ولكن أيضًا لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين والمجتمع المدني. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2020).

تعتبر أنظمة الرقابة والمساءلة الفعالة ضرورية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. (الشفافية الدولية، 2013).

تطوير القدرات البشرية والمؤسسية لتنفيذ السياسات والبرامج التنموية: يجب أن تكون جودة التعليم والتدريب محوراً لتطوير القدرات البشرية حيث يساهم التعليم الجيد في تركيز الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع كفاءات الأفراد بما يتماشى مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية. (منظمة اليونسكو، 2017).

تحديث الهياكل التنظيمية وتعزيز الفعالية المؤسسية يُعتبران ضروريين لإنجاح أي آلية للتخطيط والتنفيذ والمتابعة حيث يلعبان دورًا حيويًا في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)

تعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بالسياسات والأهداف التنموية: إن إنشاء آليات فعالة للتخطيط والتنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة يُعتبر عنصرًا أساسيًا لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. (الأمم المتحدة، 2018)

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق التكامل بين السياسات القطاعية وبين الأهداف التنموية الشاملة، من خلال إنشاء آليات فعالة للتنسيق وتعزيز الشفافية والمساءلة. (الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2018)

تطوير نظم المعلومات والبيانات يعتبر عنصرًا محوريًا لتحقيق الفعالية في التخطيط والمتابعة والتقييم حيث تسهم هذه النظم في تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد وتحقيق الأهداف التنموية بشكل مستدام. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2016)

بشكل عام يتطلب تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا إرادة سياسية قوية وتعاون جميع الجهات المعنية لتصميم واعتماد استراتيجيات تنموية متكاملة وفعالة وتشكيل الاستراتيجيات والآليات المذكورة في هذا المبحث هي أهم الركائز لتحقيق هذا التكامل المنشود.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة موضوع تكامل السياسات الاقتصادية مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا بعد عام 2011 وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك فجوة واضحة وتناقضاً بين السياسات الاقتصادية المنفذة والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا خلال هذه الفترة، فالسياسات الاقتصادية غالباً ما ركزت على الأهداف القصيرة الأجل كزيادة الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، بينما تتطلب تحقيق الأهداف التنموية المستدامة جهوداً متكاملة وطويلة الأجل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الاستنتاجات:

1- وجود اختلاف وتناقض واضح بين السياسات الاقتصادية المنفذة في ليبيا بعد 2011 والأهداف التنموية المستدامة التي حددتها الحكومة.

2- تواجه الحكومة الليبية تحديات كبيرة في تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة نظراً لاختلاف الرؤى والأولويات وغياب الاستراتيجيات اللازمة.

3- تركز السياسات الاقتصادية على الأهداف القصيرة الأجل كزيادة الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، بينما تتطلب تحقيق الأهداف التنموية المستدامة جهوداً متكاملة وطويلة الأجل.

4- هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات هيكلية في السياسات الاقتصادية بما يتوافق مع الأهداف التنموية المستدامة في ليبيا.

التوصيات:

1- وضع استراتيجية وطنية متكاملة تربط بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة في ليبيا من خلال إعادة هيكلة الإيرادات الحكومية وتنويعها بما يتجاوز الاعتماد على النفط، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات غير النفطية، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية الداعمة للتنمية المستدامة.

2- تعزيز التخطيط والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة بوضع خطة تنموية وطنية متكاملة تربط السياسات الاقتصادية بالأهداف التنموية المستدامة، وتشكيل لجان تنسيقية عليا بين مختلف الجهات الحكومية المعنية، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التخطيط والتنفيذ.

3- بناء القدرات المؤسسية والحوكمة الرشيدة لتحقيق التكامل المنشود بتعزيز استقلالية وكفاءة المؤسسات الحكومية المعنية بالسياسات الاقتصادية والتنمية، وتطوير أنظمة الشفافية والمساءلة وتعزيز مكافحة الفساد وتحسين القدرات البشرية والتقنية للجهات المنفذة.

4- تعزيز الحوار والشراكة المجتمعية في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتنموية بإشراك ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار، وتعزيز الشفافية والوصول للمعلومات المتعلقة بالسياسات والبرامج التنموية، وتطوير آليات للتغذية الراجعة من المواطنين والجهات المعنية.

5- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال التكامل بين السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية المستدامة.

المراجع

1- أبوعزوم اللافي أبوجديريه (2023) الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، متاح على الرابط: https://lcsms.info/libyan-economy/

2- البنك الدولي (2018) ليبيا: إصلاح السياسات المالية لتحقيق الاستقرار والنمو، متاح على الرابط: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/471181522233806878/libya-reforming-fiscal-policies-to-achieve-stability-and-growth

3- البنك الدولي (2020) التنمية في زمن كوفيد-19: الخيارات السياساتية للحكومات، الرابط: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33650

4- البنك الدولي (2014) بعنوان ليبيا: من الاضطراب إلى الاستقرار، متاح على الرابط: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20723

5- البنك الدولي (2020) بعنوان ليبيا: إعادة بناء الاقتصاد بعد الصراع متاح على: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33718

6- البنك الدولي (2022) آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.متاح على الرابط: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099653408312212368/pdf/IDU0801d05e5010e0b69502bed1e162865.pdf-

7- البنك الدولي (2021) تقييم احتياجات إعادة الإعمار والتنمية في ليبيا. متاح على الرابط التالي: https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/libya-reconstruction-and-development-needs-assessment

8- الأمم المتحدة (2016) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، توجيهات حول تطوير نظم المعلومات لدعم التخطيط والتنمية المستدامة.

9- الأمم المتحدة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 متاح على الرابط: https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=A

10- الأمم المتحدة (2018) برنامج الأمم المتحدة للبيئة(.UNEPتقييم البيئة في ليبيا بعد النزاع، متاح على: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/25108/Libya_EnvironmentalAssessment_AR.pdf

11- الأمم المتحدة (2022) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2022"، متاح: https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/library/human_development/libya-human-development-report-2022.html

12- الأمم المتحدة (2018) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير التنمية المستدامة في ليبيا: التحديات والفرص، الرابط: https://www.un.org/development/desa/publications/sustainable-development-in-libya-challenges-and-opportunities.html-

13- الأمم المتحدة (2012) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، 2012، التنمية المستدامة في الدول العربية – التحديات والحلول.

14- الأمم المتحدة (2018) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، 2018، "التخطيط والسياسات العامة.

15- التير، مصطفى عمر (2004) التعليم العالي والتنمية في ليبيا والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع. بيانات من التجربة الليبية. المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر طرابلس، الطبعة الأولى 2004.

16- المنوفي، كمال (1988) السياسة العامة وأداء النظام السياسي، في علي الدين هلال (محور) تحليل السياسات العامة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
17- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018). تقييم احتياجات التنمية في ليبيا. متاح عبر الرابط:
https://www.ly.undp.org/content/libya/ar/home/library/development_reports/libya-development-needs-assessment.html
18- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016) بعنوان: تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2016، والذي يتوفر على الرابط التالي:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/LHDR_2016_En_Report.pdf
19- جيمس اندرسون (1999) ترجمة عامر الكبيسي. صنع السياسات العامة. الأردن، عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
20- خشيم، عبدالله مصطفى (2007) نظرية السياسة العامة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ألمانيا الطبعة الأولى 2021.
21- صندوق النقد الدولي (2021) تقرير حول الاقتصاد الليبي، متاح على الرابط: www.imf.org/libya-economic-report-2021
22- صندوق النقد الدولي (2018) ليبيا: تقرير المادة الرابعة لعام 2018 واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. متاح على الرابط:
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/09/06/Libya-2018-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-46214
23- صندوق النقد الدولي (2022) تقرير حول السياسات المالية والنمو الاقتصادي المستدام، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2022/04/15/Fiscal-Policy-and-Sustainable-Economic-Growth-517291)
24- صندوق النقد الدولي (2018) بعنوان ليبيا: التقرير الختامي لبعثة المشاورات بموجب المادة الرابعة، متاح على الرابط:
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/07/03/Libya-2018-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-46045
25- عبدالله حامد الحاسي (2020) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعية والاقتصادي الليبي، الأمم المتحدة الاسكوا موقع الكتروني:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/challenges-prospects-libyan-economy-arabic_0.pdf
26- مسعود ميهوب (2017) دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015، أطروحة دكتوراه، المسيلة، الجزائر، جامعة محمد بوضياف.
27- محمد أمين زايخ وقادة باي (2022) سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في الدول العربية النفطية – دراسة تحليلية خلال الفترة 2010 – 2020، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 2 العدد 2 الجزائر.
28- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2015) OECDرصد السياسة الاقتصادية الرابط: https://www.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-economic-outlook-volume-2015-issue-2_eco_outlook-v2015-2-en
29- منظمة التعاون والتنمية، OECD استراتيجيات تعزيز القطاع الخاص في الدول النامية 2022).
30- منظمة الشفافية الدولية (2013) الأمم المتحد، مؤشر الشفافية العالمية.
31- منظمة اليونسكو (2017) تقرير التعليم العالمي 2018/2017: التعليم لبناء القدرة على الصمود المصدر: منظمة اليونسكو [الرابط: https://en.unesco.org/gem-report/report/2018/education-building-resilience]
32- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، (2018) لتنمية المستدامة: التكامل بين السياسات القطاعية.
33- ياغي، عبدالفتاح (2009) السياسات العامة: النظرية والتطبيق، اصدار جامعة الامارات العربية المتحدة.